



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمناقشات

الإدارة والتحرير : المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف : 73 . 86 . 00 الفاكس : 74 . 03 . 89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	داخل الوطن 600 دج.	خارج الوطن 1.400 دج.
	الطلاب 300 دج.	480 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 60 دج.	

الفترة التشريعية السادسة

الدورة العادية السادسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الخميس 22 يوليو 2010

فهرس

* اختتام دورة الربيع لسنة 2010.

- كلمة السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني.

* ملحق : أسئلة كتابية وأجوبة.

محضر الجلسة العادية العشرين المنعقدة

يوم الخميس 22 يوليو 2010 (مساءً)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زباري، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

بحضور : السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيد نائب الوزير الأول،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدة والسادة نواب رئيس مجلس الأمة،
السيد رئيس المحكمة العليا،
السيدة رئيسة مجلس الدولة،

وبالمناسبة نهى زميلنا النائب محمد خنافو بالمنصب الوزاري، ونبارك ترقية بعض إطارات الدولة إلى المناصب العليا في الهيئة التنفيذية خلال هذا التعديل. وستبقى الجزائر بحاجة إلى جهود وكفاءات كل إطاراتها المخلصة والنزيهة، ونقدم باسم نواب الشعب أصدق التهاني وأخلص التمنيات إلى جميع أعضاء الحكومة ونأمل لهم موصول التوفيق لمتابعة إنجاز برنامج رئيس الدولة؛ مؤكداً دعم المجلس الشعبي الوطني وتعاونته لتمكين الهيئة التنفيذية من تحقيق المشاريع المسطرة وتجسيد تطلعات الأمة في الاستقرار والتقدم.

أيتها السيدات،
أيها السادة،

لقد شهدت هذه الدورة مناقشة مشاريع القوانين التي أودعتها الحكومة وتمت المصادقة عليها، إضافة إلى متابعة المهمة الرقابية التي تجلت على أكثر من مستوى سواء عن طريق اللقاءات التي جمعت أعضاء الحكومة باللجان الدائمة، حيث سمحت المناقشات بتبادل الآراء عن السياسات القطاعية وحول مجمل انشغالات النواب التي تعبر في مضمونها عن انشغالات المواطنين، كما تحسدت هذه الرقابة عن طريق الأسئلة الشفوية والكتيبات التي تطرقت إلى العديد من الميادين الهامة المتعلقة بالشأن العام، أو من خلال ما سطرته مختلف اللجان الدائمة في المجلس من برامج متابعة وإطلاع، قامت بتطبيقها في شكل زيارات ميدانية إلى بعض الولايات، فاطلعت على المشاريع المنجزة والتي في طور الإنجاز، وذلك بهدف إبراز الدور الوطني والمحلي للنائب، وإسهامه في عملية التنمية، وإشراكه في تعزيز

افتتحت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة عشرة مساءً

الرئيس : تفضلوا بالجلوس من فضلكم.
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
وكما جرت العادة وقبل المراسيم البروتوكولية لاختتام دورة الربيع، اسبحوا لي أن أقدم أمامكم حصيلة مختصرة عن نشاط هذه الدورة.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول،
السيد نائب الوزير الأول،
السيدة والسادة نواب رئيس مجلس الأمة،
السيد رئيس المحكمة العليا،
السيدة رئيسة مجلس الدولة،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب،
السيدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام،
الضيوف الكرام،

أرحب بكم في المجلس الشعبي الوطني وأشكركم على حضور مراسيم اختتام الدورة الربيعية التي تزامنت مع تشكيل الحكومة وتجديد الثقة في شخص السيد الوزير الأول ونائبه وحظوة السيدات والسادة الوزراء بثقة رئيس الجمهورية.

وترقية فعلية لقطاع الخدمات، والتحكم الجيد في تسيير ثرواتنا الطبيعية، وتديبر عقلاني لقدرات الجزائر.

أيتها السيدات،
أيها السادة،

ناقش المجلس خلال هذه الدورة وصوت على نصوص تدرج ضمن أولويات النشاط الحكومي، باعتبارها تتعلق بقطاعات لها علاقة مباشرة بمسار التنمية الوطنية، وخدمة الاقتصاد الوطني، وذلك في إطار شفافية منح الاعتمادات ومراقبتها، بغية تحقيق توزيع عادل للثروة الوطنية، والاستجابة لحاجات المواطنين في ميادين هامة كالسكن والتربية والصحة والتشغيل إلى غير ذلك.

وقد كانت مواد هذه القوانين ومضامينها محل إثراء وتعديل من النواب في أجواء الموضوعية والاحترام المتبادل لوجهات النظر.

وفي هذا الإطار صادق البرلمان على مشروع قانون هام يتضمن الموافقة على المخطط الوطني لهيئة الإقليم لفترة مدتها عشرون (20) سنة، يكون موضوع تقييم دوري وتحسين كل خمس (5) سنوات.

إنّ تهئية الإقليم في ظل السياسات العمومية الناجمة، باعتبارها أحد المعايير العالمية للحكم الرشيد، لا بدّ أن تأخذ بعين الاعتبار أبعاد العدالة الاجتماعية، والتوازن الجهوي الفعلي، والعوامل الزمنية لتحقيق الأهداف المنشودة من هذا القانون.

إنّ المبادئ التوجيهية التي يقوم عليها المخطط يجب أن تعتمد كأداة رئيسية لهيئة الإقليم، ولا بدّ أن يكون المواطن فيها الوسيلة والغاية في الوقت نفسه، هذه الأهداف تتمثل في تحقيق تنمية مستدامة؛ قادرة على التكيف مع متطلبات الاقتصاد المعاصر، في جو يسوده التنافس الاقتصادي، واستغلال جميع الفضاءات الإقليمية، وكذا دراسة قابلية إنجاز المشاريع من الناحية البيئية، وإشراك الجماعات المحلية، والمجتمع المدني، وكذا القطاع الخاص في تنفيذها، بإشراف الدولة بصفقتها المسؤولة عن سياسة التنمية الوطنية.

وإلى جانب هذا شهدت هذه الدورة مناقشة مشروع القانون المتعلق بمهمة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد حيث أبدى النواب آراءهم بكل موضوعية في معالجة النقائص التي عرفتتها هذه المهنة في التشريعات السابقة، وأكدا ضرورة إصلاحها لضمان استقرارها، وهو ما يسمح بإعادة تنظيم هذه الوظيفة للارتقاء بها إلى المعايير الدولية.

الشفافية في التسيير، ومراقبة طرائق صرف المال العام، حفاظا على مصداقية كل المؤسسات.

وقد أعدت هذه اللجان تقاريرها، وسجلت ملاحظاتها بخصوص الزيارات الميدانية التي قامت بها، وحوّلت هذه التقارير إلى الهيئة التنفيذية لاتخاذ التدابير والإجراءات التي تراها مناسبة.

إنّ ما يوليه المجلس الشعبي الوطني من أهمية بالغة للرقابة البرلمانية نابع من حرصه على تنفيذ التدابير المصادق عليها في إطار دراسة قوانين المالية وقوانين أخرى متعلقة بالشأن العام، وكذا متابعة تطبيق التدابير المصادق عليها في مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، وذلك بغية التطبيق الفعلي للقوانين وما تتضمنه من أهداف تراهن عليها الدولة لمواصلة المسار التنموي الشامل للبلاد، ومواجهة ما يعترضها من تحديات وذلك تأكيدا لمبدأ الشفافية والمصداقية في عمل الهيئتين التشريعية والتنفيذية.

أيتها السيدات،
أيها السادة،

إنّ تمشين الرقابة البرلمانية ومتابعة العمل الرقابي من الهيئة التشريعية إلى جانب الهيئات المخوكة قانونا، يسهم لا محالة في تعزيز مخطط الدولة لترشيد الحكم الذي تجلت معالمه في العشرية الأخيرة، ومنها التسديد المسبق للمديونية الخارجية، وتقليص الدين إلى ما يعادل أربعة ملايين دولار، وهي نسبة مشجعة وتديبر حكيم من رئيس الدولة خفف عن بلادنا كثيرا من الأعباء، وجنبها التبعات المالية التي عرقلت النمو الاقتصادي فترة من الزمن، كما تتجلى معالم الحكم الرشيد في اعتماد الدولة تدابير صارمة في الإنفاق العمومي، وهو ما يدعمه المجلس حفاظا على مصالح الاقتصاد الوطني، وتكييفه بما يواكب مقتضيات المرحلة، ويعزز قدرات البلاد ومتطلباتها في مختلف المجالات، وبما يحقق التنمية بكل أبعادها.

أيتها السيدات،
أيها السادة،

إنه لا يخفى أنّ بلادنا تنعم بالكثير من الخيرات والقدرات ولها من الإمكانيات والكفاءات ما يجعلها في مصاف الدول المتقدمة؛ غير أنّ هذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا بتعزيز جهود التنمية الشاملة، وتوجيه الاستثمار في عدة مجالات من أجل إحداث الثروة وخاصة الاستثمار في القطاع الفلاحي من أجل الوصول الفعلي إلى تحقيق الأمن الغذائي، وبذل الجهود من أجل تطوير حقيقي للقطاع الصناعي بما فيه الصناعة الغذائية،

وناقش المجلس القانون المعدل والمتّم للأمر المتضمّن القانون البحري وصوت عليه، إنّ أحكام هذا القانون مستوحاة من الاتفاقية الدولية حول الحجز التحفظي للسفن التي صادقت عليها بلادنا، وذلك تجنباً للمشاكل التي تنتج عن مخاطر النقل البحري للأشخاص والبضائع، وما يترتب عليها من نزاعات، كما يهدف هذا القانون إلى تحسين أداء الملاحة البحرية من خلال ضبط الإجراءات وتوفير الشروط المناسبة لذلك، سعياً إلى تعزيز أمن الملاحة البحرية والمنشآت المينائية.

كما أعدّ المجلس وصوت خلال هذه الدورة على القانون الأساسي الخاص بموظفي المجلس الشعبي الوطني، المتضمن حقوق موظفي المجلس وواجباتهم. ويضبط هذا القانون قواعد المسار المهني والحدود الإجرائية التي تحفظ لكل ذي حق حقه، وذلك على غرار القوانين التي تحدد حقوق الموظفين وواجباتهم في المؤسسات والقطاعات الأخرى.

وجاء هذا القانون الأساسي أخيراً لتحقيق استقرار موظفي المجلس وتأمينهم على مستقبلهم المهني لأداء مهامهم بكل تفان خدمة لإحدى أهم مؤسسات الجمهورية.

أيتها السيدات،
أيها السادة،

إنّ تنظيم الأيام البرلمانية خلال انعقاد دورات المجلس الشعبي الوطني يدخل في سياق نظرتيه إلى أهمية المواضيع التي تتناولها، والمناقشات التي تدور حولها لتعميق الحوار، وتوضيح الرؤى، كما تدرس القضايا التي تكون محل جدل، وتحلل المسائل الراهنة التي تشكل انشغالا مشتركا لدى النواب ومؤسسات الدولة والمواطنين.

وما يثمن هذه الأيام البرلمانية هو بعدها التشريعي والمعرفي، وإسهامها في تحسين أداء المنتخبين لمهامهم، وكذا في أخذ المبادرات المتعلقة بها.

وفي هذا السياق نظم المجلس أياما برلمانية شملت عددا من القضايا الراهنة كتلك المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي، والمخطط الوطني لمكافحة السرطان وترقية الحقوق السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة.

وفي إطار اهتمام المجلس الشعبي الوطني بالقضايا التي لها صلة بعلاقات بلادنا مع محيطها الدولي وتعاونها الثنائي، نظم المجلس يوما برلمانيا بالتعاون مع غرفة النواب الإيطالية حول: دور المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في التطور الاقتصادي والاجتماعي (التجارب الإيطالية والجزائرية) وذلك تعزيزا للتعاون وتبادل الخبرات.

أيتها السيدات،
أيها السادة،

إنّ القانون الجديد المحدّد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة يعدّ تطبيقاً لأحكام القانون التوجيهي الفلاحي، وهو يشكل دون أدنى شك أحد أهم النصوص التي صادق عليها البرلمان منذ فترات تشريعية عديدة. والفلاحة التي تعتبر اليوم القطاع الأول من حيث توفير مناصب الشغل، تسهم في الناتج الداخلي الخام للبلاد بمعدل 8.5٪ منذ العشرية الأخيرة.

إنّ التقدّم الفعلي الذي تحقق بفضل السياسات العمومية في مجال توسيع المساحات الفلاحية الصالحة للزراعة، وتوسيع المساحات المخصصة لغرس الأشجار المثمرة، ورفع حجم المساحات المسقية باستخدام مكثف لطرق ووسائل الري المقتصدة للمياه تسهم كلها وبصفة إجمالية في رفع تحدي الأمن الغذائي. فالأراضي الفلاحية الأكثر خصوبة في الجزائر والتي هي ملك للدولة تمثل ما يقارب نسبة 30٪ من المساحة الفلاحية للبلاد، وأكثر من نصف القدرات الوطنية للإنتاج الفلاحي، كانت إلى غاية هذه الدورة البرلمانية خاضعة لقانون تجاوزه الزمن، ولم يسمح بالاستفادة من كافة المنافع الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن كسبها من مثل هذه الثروة.

إنّ النظام القانوني الجديد الذي يسيّر هذه المستثمرات والذي تولى البرلمان إثراءه يعيد الدولة كمالك حصري لهذه الأراضي، وتبقى تحتفظ بأهم صلاحياتها من حيث ممارسة مهام الضبط والمراقبة ومتابعة مصير الأراضي التي تبقى ملكها الخاص.

إنّ مثل هذه الإجراءات كفيلة بتعزيز ذلك الجزء من القدرات الوطنية للإنتاج الفلاحي الذي بقي دون تسمين، وذلك من خلال حمل المستثمرين أصحاب الامتياز على الاضطلاع بمسؤولياتهم كاملة، ومنحهم حرية أكبر في اتخاذ المبادرة.

أيتها السيدات،
أيها السادة،

شهدت هذه الدورة مناقشة قانون المنافسة والمصادقة عليه. ويهدف هذا القانون التجاري إلى تعزيز أدوات الدولة في مجال تثبيت استقرار الأسعار، وتجنب التضخم، وتكريس مهام الدولة وصلاحياتها في مجال ضبط السوق من خلال تحديد هوامش الربح وأسعار السلع والخدمات، ومكافحة المضاربة والاحتكار، وحماية المستهلك. والجدير بالذكر أن القانون يهدف أيضا إلى ضمان الشفافية والنزاهة في الممارسة التجارية، والالتزام بالمعايير لتحقيق النوعية والجودة واعتماد قواعد المنافسة في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما.

وتوازيا مع هذا الحضور الإيجابي تمّ تشكيل وتنصيب مجموعات للصدّاقة مع عدد من المجالس والبرلمانات الشقيقة والصديقة، ومع برلمانات الدول التي لها علاقات تعاون مع البلاد، وهو أمر يعزز دون ريب حضور أو رجوع الجزائر القوي إلى الساحة الدوليّة.

أيّتها السيّدات،

أيّها السادة،

ولعلّ أهم حدث ذي طابع مغاربي خلال هذه الدورة هو انعقاد الدورة العادية السابعة لمجلس الشورى المغاربي الذي تزامن مع الذكرى 22 للقاء زوالدة التاريخي؛ هذا الموعد الهام الذي شهد تأسيس اتحاد المغرب العربي. وقد نتج عن هذه الدورة أن تسلمت الجزائر ممثلة في المجلس الشعبي الوطني رئاسة مجلس الشورى المغاربي.

إنّ هذه الهيئة الإقليمية التي تجمع شعوبا ذات روابط ليست فقط تاريخية وجغرافية إنما ذات مصالح مصيرية مشتركة، ستشهد المزيد من الترسخ والتفعيل، لتجسيد رسالة الأمل وتحقيق حلم رؤاد مغربنا العربي منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا.

أيّتها السيّدات،

أيّها السادة،

إنّ المجلس الشعبي الوطني الذي يعدّ الديبلوماسية البرلمانية وسيلة لدعم توجهات السياسة الخارجية للدولة الجزائرية ومواقفها المبدئية في الدفاع عن القضايا العادلة في العالم، يؤكد التزامه بالشرعية الدولية في الدفاع عن حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار فإنّه يؤكد دعمه للقضية الفلسطينية العادلة، ودفاعه عن الحقوق المشروعة للفلسطينيين الذين أصبح كل تضامن إنساني معهم مرفوضا من مجرمي الحرب الذين يحكمون إسرائيل، هذه الدولة المارقة التي أقدمت على اغتيال وجرح عشرات الأبرياء الذين كانوا ضمن قافلة المساعدات الإنسانية الموجهة إلى غزة، التي تعاني حصارا جائرا منذ سنوات.

إنّ المجلس الشعبي الوطني يوجّه نداءً ملحا إلى كافة برلمانيي العالم للتنديد بقوة بالأعمال الإجرامية التي ترتكبها إسرائيل، وأفعال القرصنة الخسيسة التي تمارسها بعنجهية، ويستنهض الضمائر للدفاع عن الحرية والعدل، ويدعو إلى بذل ما في الوسع لفك الحصار الظالم عن مواطني غزة العزل.

ويدعو المجتمع الدولي إلى تحمّل مسؤولياته، واتخاذ مواقف حاسمة، وإجراءات عملية تجبر إسرائيل على احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان.

كما نظم المجلس يوما برلمانيا بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول دور البرلمانيين في مجال ترقية وإنفاذ أحكام القانون الدولي الإنساني في التشريع الوطني.

أيّتها السيّدات،

أيّها السادة،

في الوقت الذي تعمل الجزائر على تجاوز الأوضاع المؤلمة التي مرت بها، وهي حريصة على محو كل الآثار المأساوية التي خلفتها فترة التسعينات الدامية؛ باذلة في سبيل ذلك أقصى جهودها لتعزيز المصالحة والاستقرار والأمن، ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. في هذا الظرف بالذات بدأت تتعالى أصوات غريبة عن حقيقة أمتنا وتطلعاتها؛ أصوات تغذيها المؤامرة لضرب الوحدة الوطنية التي دفع ثمنها الجزائريون والجزائريات غالبا.

إنّ المجلس الشعبي الوطني الذي يضم منتخبيين من كافة مناطق الوطن بمختلف تشكيلاتهم السياسية وتوجهاتهم الإيديولوجية يستنكر بشدة المزايدات السياسية التي تعمل على تكريس العصبية والجهوية والشقاق بين أبناء الوطن الواحد، وإننا على يقين أنّ تلك الأصوات لن تجد من يثق فيها خاصة من الشعب الجزائري الأبي الموحد. (تصفيق).

أيّتها السيّدات،

أيّها السادة،

كانت هذه الدورة على الصعيد الدولي ثرية سواء على مستوى التعاون الثنائي مع برلمانات ومجالس شقيقة وصديقة، أو على مستوى المتعدد الأطراف مع الاتحادات الجهوية والقارية والإقليمية. وقد أسهمت الديبلوماسية البرلمانية الجزائرية في حضور بلادنا في كل التظاهرات واللقاءات البرلمانية بداية من الدورة 122 لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي نهاية مارس الماضي، وتمّ فيها قبول اقتراح الجزائر المتعلق بإدانة دفع الفدية للأشخاص أو المجموعات الإرهابية، وهي الممارسة التي تطبّقها بعض الدول.

كما شاركت وفود نيابية في الاجتماعات البرلمانية الدولية والإقليمية والجهوية، وباختصار في كل المحافل التي لها علاقة بالعمل البرلماني والنيابي، وتجاوزت هذه المشاركة مجرد تسجيل الحضور، بل كان لوفود المجلس إسهامات في أشغال هذه اللقاءات، وحضور فعال في اللجان المختلفة، وتقديم الآراء والمقترحات في القضايا والمسائل التي كانت مدرجة في جدول أعمالها والمشاركة في إعداد تقارير هامة ذات بعد دولي.

دواثرهم الانتخابية والالتحام بالمواطنين والاقتراب منهم. وسيتابع المجلس أعماله الإدارية دون انقطاع إلى أن يستأنف جلساته ونشاطه في الدورة القادمة بكل حيوية.

وقبل أن أختتم كلمتي أودّ أن أهنيء الشعب الجزائري وكافة الشعوب الإسلامية وهي تستقبل شهر رمضان الكريم، داعياً الله أن يحلّه على بلادنا وهي تنعم بالخير واليمن والبركات والاستقرار والازدهار.

شكراً على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وعملاً بأحكام المادة 5 من القانون العضوي رقم 99-02 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة أدعوكم إلى الاستماع إلى مراسيم اختتام دورة الربيع لسنة 2010.

- تلاوة سورة الفاتحة،

- الاستماع إلى النشيد الوطني.

الرئيس : أعلن رسمياً اختتام دورة الربيع للمجلس الشعبي الوطني لسنة 2010، والسلام عليكم والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الرابعة
والدقيقة الثانية والخمسين مساءً**

كما يؤكد المجلس وقوفه إلى جانب الشعب العراقي الشقيق في محنته، ويندد بكل تدخل في شؤونه الداخلية، ويدعو إلى تعزيز ممارسته لسيادته كاملة، ويؤكد موقفه الداعي إلى إجلاء القوات الأجنبية عن أراضيه.

ويدعو المجلس إلى إيجاد حلّ عادل وجذري لقضية الصحراء الغربية، يُنصفُ الشعب الصحراوي، ويضمن حقوقه المشروعة، ويمكنه من تقرير مصيره في إطار الشرعية الدولية.

أيّها السيّدات،

أيّها السادة،

في نهاية كلمتي، اسمحوا لي أن أجدّد باسمكم جميعاً الشكر إلى السيّد رئيس مجلس الأمة ونوابه، والسيّد الوزير الأول والسيّد نائب الوزير الأول، وكافة أعضاء الحكومة على الحضور للمشاركة في الاختتام الرسمي لدورة الربيع.

كما أقدم الشكر إلى السيّدات والسادة النواب الذين أسهموا في إثراء أعمال الدورة، وأنجزوا حصيلة تشريعية جادة، وأشكر كافة موظفي المجلس على أداء مهامهم بإخلاص، كما أشكر السيّدات والسادة ممثلي مختلف وسائل الإعلام على مرافقة نشاط المجلس ومتابعة أشغاله.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ نشاط النواب وعملهم لا ينتهي باختتام الدورة، وإنّما سيتواصل من خلال عودة النواب إلى

ملحق: أسئلة كتابية وأجوبة

1- من السيد أحمد إسعاد، إلى السيد وزير الطاقة والمناجم.

الموضوع : سؤال كتابي.

معالي الوزير المحترم ،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد ،

يشرفني في البداية أن أتقدم إلى سيادتكم بأحر التهاني بمناسبة تعيينكم على رأس وزارة الطاقة والمناجم، سائلا المولى عز وجل أن يوفقكم في مهامكم ويمدكم بالعون لخدمة الجزائر بإخلاص وصدق وتوفيق.

إننا نشمن عاليا الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة الجزائرية لتزويد المواطنين بالغاز الطبيعي والتي بدأت تعطي ثمارها على أرض الواقع حيث سجلت المعدلات الوطنية نسبا تبشر بالخير على المدى القريب.

وتعتبر ولاية البويرة التي أشرف بتمثيلها نموذجا حيا لهذه الديناميكية التي يعيشها القطاع، حيث تتواصل الأعمال بوتيرة مرضية لتشمل مختلف البلديات حتى النائية منها.

هذا وقد استفادت بلدية الدشمية دائرة سور الغزلان من مشروع ربطها بشبكة الغاز الطبيعي، الأمر الذي سوف يكون له الأثر الإيجابي على تنميتها واستقرار السكان بها وإعادة الأمل لهم ، إلا أن هذه العملية لم تشمل مجموعة كبيرة من العائلات (أكثر من 200 عائلة) القاطنة بقرية أولادفلتان التابعة لهذه البلدية، والتي مرت عبر أراضيها أنابيب الغاز دون أن تشملها الدراسة بتزويدها بالغاز لأسباب يمكن فتح تحقيق عادل لكشف أسرارها، وكانت النتيجة نشوب اضطرابات اجتماعية ساخنة سراع لإخمادها العقلاء من مسؤولي وأعيان ولاية البويرة، وعليه وبالنظر إلى أهداف المخطط الخماسي الجديد، وبالنظر إلى أهمية ولاية البويرة التي عانت ويلات العشرية السابقة، وبالنظر إلى تعميم الفرحة والفائدة على كل شبر من أراضي الولاية أطرح على معاليكم السؤال الآتي :

- ماهي الإجراءات التي يمكنكم اتخاذها لدعم ولاية البويرة بصفة عامة وبلدية الدشمية بصفة خاصة (وسكان قرية أولاد فلطان بصفة أخص).

في انتظار ردكم تفضلوا معالي الوزير بقبول تحياتنا الصادقة.

- رد السيد الوزير :

الموضوع : سؤالكم الكتابي رقم 533.

بالإشارة إلى سؤالكم، الذي أترتم من خلاله موضوع إمكانية إدخال الغاز الطبيعي لقرية أولاد فلطان بلدية الدشمية، ولاية البويرة، يطيب لي إعلامكم بأن هذه القرية ذات المسالك الوعرة، المتكونة من حوالي 80 مسكنا، تقع على بعد 3.6 كم من مركز توزيع الغاز لبلدية الدشمية الذي تم تسجيله بعنوان برنامج الهضاب العليا.

غير أنه وعلى إثر المعاينة التي تمت من قبل الجهات المختصة (السلطات المحلية، مديرية الطاقة والمناجم ومؤسسة سونلغاز)، اتضح أن قرية أولاد فلطان، نظرا إلى طبيعتها ومسالكها الوعرة ، لا يمكن إدراجها ضمن عملية تزويد بلدية الدشمية والتي انطلقت بها الأشغال، بل تتطلب عملية توصيل الغاز إليها إعداد دراسة جدوى تزويدها في إطار برنامج الأحياء الاجتماعية.

وبهذه المناسبة، يسعدني إفادتكم بأنه في إطار برنامج الحكومة الجديد (2010-2014) سيتم توصيل الغاز إلى أكثر من 22000 مسكن بولاية البويرة.

وعليه، فبانتهاج البرنامج الحالي الذي يهدف إلى تزويد 10000 مسكن جديد مع نهاية سنة 2011 والبرنامج الخماسي الجديد الذي صادقت له الحكومة، سترتفع نسبة توصيل الغاز في ولاية البويرة من 42٪ حاليا إلى 85٪.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

2- من السيد عبد القادر بلقاسم قوادي، إلى معالي وزير الطاقة والمناجم المحترم.

الموضوع : سؤال كتابي.

- بناء على أحكام الدستور ،

- بناء على القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 8 مارس سنة 1999 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

أما بخصوص حي عين الدم، الذي يبعد بحوالي 5 كلم عن شبكة النقل و9 كلم عن شبكة التوزيع والمتكون من 450 مسكنا مشتتا، فلم يتم اقتراحه من قبل السلطات المحلية. غير أن عملية توصيله بالغاز ضمن البرامج اللاحقة، تتطلب إجراء دراسة جدوى، نظرا إلى طبيعة مسالكه الوعرة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

3- من السيد محمد صالح بوشارب، إلى السيد وزير الصناعة وترقية الاستثمارات.

سؤال كتابي،

موضوع السؤال : نتائج التحقيق في وضعية مؤسسة تحويل الحديد والخشب بعنابة؟

- بناء على أحكام الدستور، ولا سيما المادة 100 ، 134 منه،
- بناء على المواد 68، 74، 75 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس سنة 1999 للمحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

متابعة لمضمون توصيتي المؤرخة في 1010/04/05 تحت رقم 24/ ف ت 10/06 المتعلقة بطلب فتح تحقيق وزاري في وضعية مؤسسة تحويل الحديد والخشب التي مازال عمالها في حالة احتجاج إلى غاية اليوم، وصار وضعهم محل اهتمام الرأي العام المحلي، أتوجه إليكم بالسؤال الآتي :
- هل أوفدم لجنة للتحقيق في وضع هذه المؤسسة؟
- ماهي الإجراءات التي اتخذتموها لتسديد أجورهم المتأخرة وتزويد مؤسستهم بالمواد الأولية لإنعاش نشاطها، وللحد من الضغوطات الممارسة على العمال من قبل الإدارة من أجل التنازل عن بعض حقوقهم المشروعة؟

تقبلوا مني أسمى عبارات التقدير والاحترام.

- رد السيد الوزير :

الموضوع: الرد على السؤال الكتابي رقم 513.

السيد النائب المحترم،
طبقا للمادة 134 من الدستور،
وتبعا لتساؤلكم عن وضعية الشركة الوطنية لتحويل الفلين والخشب، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة الآتية :

أولاً بودي أن أنوه بالجهود الكبيرة وغير المسبوقة التي تبذلونها في قطاع حساس مثل الطاقة والمناجم وخاصة ما تعلق بإيصال الكهرباء والغاز إلى المواطنين غير أننا نسجل أنه يوجد عندنا في ولاية عين الدفلى ذو كثافة سكانية عالية هو حي عين الدم، الذي يضم 4000 ساكنا نصفهم تابع لبلدية جندل والنصف الآخر لبلدية بومدفع ، وهذا الحي يقع في منطقة عالية حوالي 730 م فوق سطح البحر، مما يجعل المكان منطقة باردة جدا في فصل الشتاء ومعرضا أكثر من غيره لتساقط الثلوج، ومثل هذا الموقع الجغرافي يبرز الحاجة الماسة لإيصاله بغاز المدينة من غيره خاصة وأن أنبوبا رئيسيا للغاز الطبيعي لا يبعد عن الحي سوى 3.5 كلم.

والسؤال المطروح على معاليكم :

متى سيستفيد هذا الحي من غاز المدينة خدمة للسكان بصفة عامة وتلاميذ المدرسة الابتدائية التي تضم 580 تلميذا والإكاديمية التي يوجد بها 530 تلميذا؟

في انتظار ردكم تقبلوا معالي الوزير فائق التقدير والاحترام.

- رد السيد الوزير :

الموضوع : سؤالكم الكتابي رقم 531.

بالإشارة إلى سؤالكم المتعلق بتزويد سكان حي عين الدم الواقع بين بلديتي بومدفع وجندل، ولاية عين الدفلى، بالغاز الطبيعي، يطيب لي أن أعلمكم بأن تحديد الأولويات والمدن، والقرى والأحياء الواجب توصيلها بالغاز هو من صلاحيات المجالس المحلية للولاية وليس من اختصاصات وزارة الطاقة والمناجم. فالاختيار يتم على أساس اقتراحات الولايات ووفق معايير محددة (أهمية المدينة، المسافة بالنسبة إلى شبكة النقل إلى غير ذلك).

للتذكير، فقد تم إلى غاية سنة 2009، في إطار مختلف البرامج الخاصة بالتوزيع العمومي للغاز، توصيل الغاز إلى 14 بلدية من أصل 36 المكونة للولاية ولعدد من الأحياء، حيث استفاد أكثر من 34000 مسكن بالغاز الطبيعي، وقد سمحت هذه العملية بتحسين نسبة توصيل الغاز لترتفع من نسبة 15٪ في سنة 1999 إلى نسبة 33٪ مع أواخر سنة 2009.

كما استفادت ولاية عين الدفلى، في إطار البرنامج الطموح (2010-2014) الذي أقرته الدولة، من تسجيل 13 مقر بلدية، تم اقتراحها من قبل السلطات المحلية، لتوصيلها بالغاز، حيث سيتم إدخال الغاز إلى أكثر من 20000 مسكن.

بناء على المواد: 75،74 من القانون العضوي رقم 02/99 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419هـ الموافق 08 مارس سنة 1999 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات.

متابعة لمضمون توصيتي المؤرختين في 2010/04/12 تحت رقم 31/ ف ت / 06 / 10 و 17 / 04 / 2010 تحت رقم 33 / ف ت / 06 / 10 المتعلقة برفض عمال مؤسسة SOGCBAT عنابة عملية دمج شركتهم في مؤسسة GREPCO وتسبب هذا الرفض في فصل السيد رزقي أحمد مدير الموارد البشرية من الشركة بطريقة تعسفية ولأن العمال ينتظرون تدخلا منكم يمكنهم من مطلبهم ويعيد المفصول إلى منصبه، لهذا السبب أتوجه إليكم بالسؤال الآتي :

- ماهي الإجراءات التي اتخذتموها لوقف عملية إدماج مؤسسة SOGCBAT عنابة بمؤسسة GREPCO للاعتبارات الواردة في مراسلتي المشار إليها أعلاه؟

- وماهي الإجراءات التي اتخذتموها لإنهاء الفصل التعسفي للسيد رزقي أحمد؟

تقبلوا مني أسمى عبارات التقدير والاحترام.

- رد السيد الوزير :

الموضوع: الرد على السؤال الكتابي رقم 512.
السيد النائب المحترم،
طبقا للمادة 134 من الدستور،

وتبعا لما تفضلتم به حول رفعكم لانشغال عمال مؤسسة الهندسة المدنية والبناء في شصضغيا لسيدي عمار ولاية عنابة، المتعلق بدمج مؤسستهم بمجمع مؤسسات ترقية البناء "GREPCO" يشرفني أن أعلمكم أن كلا المؤسستين تابعتين حاليا لمحافظة شركة تسيير المساهمات للبناء "SGP INDJAB" وقد صدر عن مجلس مساهمات الدولة بتاريخ 16 أبريل 2008، توصية، تسند بموجها رئاسة الجمعية العامة لهذه الشركة إلى وزارة السكن والعمران.

وعليه، فقد أصبحت المؤسستان المذكورتان، تخضعان من حيث التنظيم والتسيير وإعادة الانتشار، إلى وزارة السكن والعمران وليس لدائرنا الوزارية، وبالتالي فهي في أفضل موقع للإجابة على تساؤلكم.

مع تأكيدنا لكم على استعدادنا الدائم للإجابة على كل انشغال يتعلق بدائرة اختصاصنا، تقبلوا، سيدي الفاضل، فائق عبارات التقدير والاحترام.

أنشئت هذه المؤسسة في سنة 1937 على أساس أن تخصص في نشاط الفلين، وبعد تأميمها، ألحقت في سنة 1972 بما كانت تسمى الشركة الوطنية للفلين والخشب، وأمام ضعف مردوديتها تحولت في سنة 1978 إلى مركب لإنتاج العتاد المدرسي.

وفي ظل أسلوب احتكار الدولة للتجارة الخارجية وفق ما تقتضيه قواعد النظام الموجه الذي كانت تبناه الجزائر آنذاك، استطاعت المؤسسة أن تبقى على نشاطها، غير أنه ومع انفتاح السوق على السلع والبضائع الخارجية، لم تستطع هذه المؤسسة أن تثبت وجودها في السوق المحلي، وتدهورت وضعيتها إلى درجة أنه في سنة 2009 على سبيل المثال، شكلت أعباء العمال ما يساوي ضعف رقم أعمالها.

كما أعلمكم، أنه لو لم تتحمل الدولة على عاتقها مبلغ 60 مليون دينار جزائري، لدفع رواتب عمالها غير المدفوعة، لكانت وضعيتها أسوأ مما هي عليه الآن.

ورغم وضعيتها المالية المزرية، فقد كانت تحظى بالمرافقة من قبل السلطات العمومية، على أمل أن تتحسن وضعيتها المالية، لكن هذه المرافقة ومع كل أسف، لم يصاحبها أي تحسن يذكر.

ومع تفاقم المنازعات وتعاقب المسيرين عليها دون أي جدوى، لجأت شركة تسيير المساهمات للصناعة التحويلية إلى حلها اعتبارا من مايو 2010، وقد عين لهذا الغرض مصرفي لاتخاذ الإجراءات القانونية الضرورية لذلك.

أما فيما يتعلق برواتب العمال التي لم تدفع لهم، فيالي حد هذا التاريخ، لم يتقاضى عمال هذه المؤسسة الموجودة في حالة تصفية، رواتب ستة أشهر.

ومما سلف ذكره، فإنني أطمئنكم بأننا سنولي ملف هذه الشركة كل العناية، وستتخذ الإجراءات اللازمة وفق ما تقتضيه قوانين الجمهورية، للحفاظ على حقوق العمال في إطار ملف التصفية.

وتقبلوا، في الأخير، سيدي الفاضل، فائق عبارات التقدير والاحترام.

4- من السيد محمد صالح بوشارب، إلى السيد وزير الصناعة وترقية الاستثمارات.

سؤال كتابي :

موضوع السؤال : حول انشغال عمال SOGCBAT بعنابة؟

- بناء على أحكام الدستور لا سيما المادة 134 منه،

المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما
كذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

عرفت الساحة الإعلامية ميلاد العديد من الجرائد الوطنية التي
استوفت جميع الشروط القانونية الأمر الذي دفع إلى الشروع في
عملية الطبع بعد توفيرها لأدوات عملها كاستئجار المقرات وتوظيف
العديد من الشباب، مما يعني استنزاف أموال طائلة، غير أن عملية
الطبع ظلت معلقة لأسباب يربطها البعض بالإجراءات البيروقراطية
في حين يربطها البعض الآخر بأسباب سياسية ذات صلة بتوجه نحو
غلق الساحة الإعلامية وتضييق على الحريات، وكمثال على ذلك
03 عناوين توجد مقراتها بعنابة هي: (أخبار الشرق، سيبوس تايز،
الصقر) التي هي الآن في حالة ترقب وانتظار وقد كبدها ذلك خسائر
مادية معتبرة جراء طول انتظار عملية طبع عناوينها على مستوى
مطبعة الشرق، والوضع متشابه على مستوى مطبعتي الوسط
والغرب، بالنظر إلى هذا الوضع المقلق أتوجه إليكم بالسؤال الآتي :
- لماذا لم يتم إطلاق عملية طبع العناوين المستوفية للشروط
القانونية والمودعة على مستوى المطابع الثلاث: وسط، غرب،

شرق؟
- ما هو عدد هذه العناوين التي تشملها هذه الوضعية؟
- ما هي أقصى مدة زمنية يمكن أن ينتظرها عنوان استوفى كامل
الشروط القانونية كي تشرع المطبعة في عملية الطبع؟

تقبلوا مني أسى عبارات التقدير والاحترام.

- رد السيد الوزير :

تبعاً لسؤالكم المتعلق بعدم طباعة بعض الجرائد، يشرفني إفادتكم
بالجواب الآتي :

اسمحوا لي سيدي النائب أن أعلمكم بأن الشركات الوطنية للطباعة
تضمن أداء خدماتها لكل ناشري الجرائد على أساس شرطين :
- أن يكون للعنوان محل الطبع تواجد قانوني، بعبارة أخرى على
الناشر أن يقدم وصل إيداع بالتصريح لوكيل الجمهورية المختص
إقليمياً.

- أن يسدد الناشر فواتيره لدى مؤسسات الطباعة.

هذان الشرطان المطابقان بالطبع للتنظيم لا يعبران عن أية رغبة في
الإضرار بحرية الصحافة، من جهة أخرى لا تمارس مؤسسات
الطباعة أي بيروقراطية ولا يمكنها التصرف إلا من خلال التقيد
بالقانون وأن تستلم مقابل الخدمات المقدمة. غير أنه في الواقع
تبدو الأمور محرفة على حساب المؤسسات العمومية للطباعة
طبعاً.

5- من السيد محمد صالح بوشاوب، إلى السيد كاتب الدولة
لدى الوزير الأول المكلف بالاتصال.

سؤال كتابي،

الموضوع : تأخر إنطلاق عملية طبع جرائد مستوفية كل
الشروط.

- بناء على أحكام الدستور لا سيما المادة: 134 منه،
- بناء على المواد: 74، 75 من القانون العضوي رقم 02، 99
المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس 1999
المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما
كذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

عرفت الساحة الإعلامية ميلاد العديد من الجرائد الوطنية التي
استوفت جميع الشروط القانونية الأمر الذي دفع إلى الشروع في
عملية الطبع بعد توفيرها لأدوات عملها كاستئجار المقرات
وتوظيف العديد من الشباب، مما يعني استنزاف أموال طائلة،
غير أن عملية الطبع ظلت معلقة لأسباب يربطها البعض
بالإجراءات البيروقراطية في حين يربطها البعض الآخر بأسباب
سياسية ذات صلة بتوجه نحو غلق الساحة الإعلامية وتضييق
على الحريات، وكمثال على ذلك 03 عناوين توجد مقراتها
بعنابة هي: (أخبار الشرق، سيبوس تايز، الصقر) التي هي الآن
في حالة ترقب وانتظار وقد كبدها ذلك خسائر مادية معتبرة جراء
طول انتظار عملية طبع عناوينها على مستوى مطبعة الشرق،
والوضع متشابه على مستوى مطبعتي الوسط والغرب، بالنظر
إلى هذا الوضع المقلق أتوجه إليكم بالسؤال الآتي :

- لماذا لم يتم إطلاق عملية طبع العناوين المستوفية للشروط القانونية
والمودعة على مستوى المطابع الثلاث: وسط، غرب، شرق؟

- ما هو عدد هذه العناوين التي تشملها هذه الوضعية؟
- ما هي أقصى مدة زمنية يمكن أن ينتظرها عنوان استوفى
كامل الشروط القانونية كي تشرع المطبعة في عملية الطبع؟

تقبلوا مني أسى عبارات التقدير والاحترام.

6- من السيد محمد صالح بوشارب، إلى السيد وزير البريد
والتكنولوجيات والاتصال.

سؤال كتابي،

الموضوع : تأخر إنطلاق عملية طبع جرائد مستوفية كل
الشروط.

- بناء على أحكام الدستور لا سيما المادة: 134 منه،
- بناء على المواد: 74، 75 من القانون العضوي رقم 02، 99
المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1419 الموافق 08 مارس 1999

ورغم هذه التسهيلات الممنوحة، تعتبر الديون المستحقة ضخمة، الأمر الذي يعرقل تسيير مؤسسات الطباعة.

كما أن الأطراف المعنية من جهتها مطالبة بالتفاوض لإيجاد حلول من شأنها تثبيت علاقات تجارية محضة طبقا لآجال محددة يتم التعاقد عليها.

7- من السيد علي براهمي إلى معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية.

الموضوع: سؤال كتابي.

- بناء على أحكام الدستور،

- بناء على القانون العضوي رقم 02/99 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أسألكم معالي الوزير، عن انشغال هام يراود آلاف المواطنين عبر خمس بلديات من ولاية البويرة ألا وهي الأسنام، بشلول، العجيبة، مشدالله وآث منصور. لقد تبين لهؤلاء المواطنين أن أراضيهم وهي الأخصب في ولاية البويرة، كانت سنة 2009، دون سابق إشعار، شأن كشوف طوبوغرافية من قبل تقنيين صينيين على مدى مسافة حوالي خمسين كيلومترا حتى منطقة بني منصور، ذلك من أجل شق خط سكة حديدية بين الجزائر وبرج بوعريبرج، الخط الذي سيتعدى بخمسة عشر إلى خمسين مترا عرضا على الممتلكات التي يمر بها في ضواحي الضفة الشمالية من وادي الساحل.

لقد استعجبت لما علمت لدى هؤلاء المواطنين الغاضبين جدا أن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منحت تأشيرتها لهذا المشروع وهي التي يخولها القانون حق وواجب الدفاع عن الأراضي الفلاحية، فهل من حاجة أن نذكر للمعنيين أن التشريع الجزائري يحمي أيضا الأراضي الفلاحية؟

السيد الوزير،

كون هذه المنطقة مسقط رأسي، يمكنني أن أؤكد لكم أن انشغالات هؤلاء الفلاحين جد مؤسفة وحقيقية.

نعم تعد أراضيهم من أخصبها في ولايتنا كما أنها تزدهر فيها تربية المواشي والدواجن والخضر والفواكه خاصة بعد الاستفادة من برامج الدعم الفلاحي في السنين الأخيرة.

إن المنطقة تمول كل الأسواق المحلية والمجاورة بما فيها الجزائر العاصمة، وهي مصدر معيشة آلاف العائلات.

وعليه، تطورت مجموعة من الممارسات غير المشروعة من قبل بعض الناشرين والتي يمكن اختصارها كما يلي :

- تمرير عنوان جديد على أنه ملحق،
- تنازل مسؤول نشر الصحيفة لفائدة شخص آخر،
- الانقطاع عن طبع الجريدة بسبب عدم دفع مستحقات المطبعة لعدة سنوات ومحاولة العودة مرة أخرى،
- الطبع بصفة غير منتظمة وفقا لمداخل الإشهار،
- تمرير نشرية خواص على أساس أنها نشرية تابعة لجمعية،
- تغيير تسمية الجريدة دون تصريح.

تبعاً للمشكل الذي طرحتموه تم تسجيل :

1- (مؤسسة الطباعة للشرق SIE) :

فيما يتعلق بالنشرية الثلاث التي تطرقت إليها، الأولى حاولت العودة للطباعة بعد غياب دام 15 سنة دون دفع مستحقاتها، الثانية غيرت عنوان جريدتها والثالثة طلبت سحباً لا يقل عن 1200 نسخة كحد أدنى، علماً أن هذه النسبة ضعيفة بالنسبة إلى العمل العادي للأجهزة.

2- (مؤسسة الطبع للجزائر) :

تعاني مطبعة الوسط من بعض المشاكل مع عينة من الصحف منها التي لا تقوم بطبعها أو تلك التي هي في نزاع معها وأخيراً الصحف التي لا تتوفر فيها الشروط القانونية.

3- (سمبرال) :

تمتنع عن طباعة عناوين قداماً لها كملحقين لتفادي المرور عن طريق الإجراءات القانونية.

4- (مؤسسة الطباعة للغرب) :

ترفض مؤسسة الطباعة للغرب طبع عنوان لا يملك وصل إيداع قانوني، حيث أن الوثيقة المقدمة لا تشير إلى المعطيات التي تدل على المصلحة التي أصدرتها، يضاف إلى ذلك إجراء تغييرات على هذه الجريدة دون العودة إلى المصلحة المعنية كما يتطلب القانون (الانتقال من جريدة ذات طابع إخباري عام إلى جريدة رياضية).

ختاماً سيدي النائب وللتذكير فقط، يتشكل الحقل الإعلامي اليوم من أكثر من 300 نشرية منها 80 يومية، فهل يمكنكم سيدي، تصور وجود معظم هذه العناوين دون دعم ومساعدة الدولة لاسيما فيما يخص استيراد ورق الجرائد وكذا سعر الطبع المطبق والذي يعتبر منخفضاً نسبياً؟ وفيما يتعلق بدفع المستحقات تمنح مؤسسات الطباعة مهلة تمتد إلى ستة أشهر.

السيد الوزير،
إن عريضتي هذه تطرح عدة أسئلة وأنا واثق من إيجاد الأجوبة
المقنعة عليها لدى شخصكم المحترم،

هل سبق هذا المخطط دراسة حول الآثار المتوقعة منه؟ وهل تم إجراء
تحقيق إداري رسمي حول ملائمة أو عدم ملائمة الخط المطعون فيه؟
فما هي المؤسسات والهيئات التي وافقت عليه قبل وزارة الفلاحة
والتنمية الريفية؟ هل يمكن العدول عن الكارثة المتوقعة؟

- رد السيد الوزير :

الموضوع : سؤالكم الكتابي رقم 530.
المرجع : مراسلة السيد وزير العلاقات مع البرلمان رقم 542
بتاريخ 22 يونيو 2010.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لسؤالكم الكتابي عن مشروع مخطط مسار الخط المزدوج
للسكة الحديدية الذي يربط الجزائر العاصمة بولاية برج
بوعريريج، يشرفني أن أنهي إلى علمكم بأن هذا المشروع يوجد
في مرحلة الدراسات التقنية الأولية ولم يتم اعتماد أي مخطط
أو مسار بصفة نهائية ولم يتم إبداء أي رأي من قبل المصالح
الإدارية المحلية إلى حد الآن، كما أن الإجراء القانوني المتمثل
في التحقيق حول المنفعة العمومية لم ينطلق بعد.

وتقبلوا، السيد النائب، فائق الاحترام والتقدير.

لو شيدت السكة الحديدية المبرمجة عبر هذا المخطط، لضيقت
البلاد، لا ريب في ذلك، منطقة فلاحية طولها خمسين كيلومترا
وعرضها 1 كلم أي مساحة 50 كيلومترا مربع التي ستعرف
الهلاك خاصة لو تذكرنا مدى حقوق الارتفاق والإلزام الإضافية
التي ستنتج عن ذلك المخطط.

من المهم أيضا، يا سيادة الوزير، أن تعلم أن الإدارة الاستعمارية
فكرت، في القرن الماضي، في هذا المخطط لتمير الخط
الحالي الرابط بين الجزائر العاصمة وقسنطينة وبجاية، ولكنها
عدلت عن ذلك إثر شكوى مالكي الأراضي وكذلك للحفاظ على
الأراضي ذات الطابع الفلاحي الخصب.

يعرف الجميع أن المساحات الشاسعة والقاحلة والمنبسطة
الموجودة جنوب وادي الساحل والتي ينادي سكانها لفك العزلة
عنهم بتوفير وسائل اتصالات حديثة لهم.

يمكن أيضا توسيع الخط الحالي الرابط بين الجزائر العاصمة
وقسنطينة وبجاية دون تكاليف كبيرة كتلك التي ستنتج، إلى
ما لا نهاية، عن فقدان خمسين (50) كلم مربع من سهل فلاح.

السيد الوزير،

لا أحد يمكنه أن ينكر مزايا خط حديدي إضافي ولكن لماذا ربط
تشبيده بزوال أخصب سهل فلاح خاصة لما يمكننا أن نحافظ
على الاثنين؟!!